مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

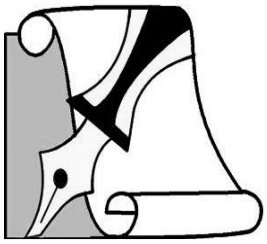

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تحليل نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

1 إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

الصراع الديموغرافي في حرب غزة

1 – مدخل:

في أعقاب انتهاء معارك عامي 1948 و1949، وعقد اتفاقيات الهدنة بين عدد من الدول العربية و"إسرائيل"، تشتّت العرب الفلسطينيون في دول عديدة، وانقسموا بالتالي إلى ثلاث فئات:

أ – عرب الأرض المحتلة: وهم الفلسطينيون الذين ظلّوا في المناطق التي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي عام 1948 ولم يُهاجروا منها.

ب – اللاجئون الفلسطينيون: وهم الذين أرغمتهم مجازر الصهاينة ووحشيّتهم، وتآمر سلطات الانتداب البريطاني وبعض السلطات العربية، على النزوح من أراضيهم واللجوء الى المناطق المجاورة، سعياً لتأمين الحماية والأمن للأطفال والشيوخ والنساء، وانتظاراً للعودة إلى بيوتهم مع انتهاء الحرب وتوقّف القتال. إلّا أن تطوّر الأوضاع العسكرية والسياسية في فلسطين اضطرّهم للبقاء في أماكن لجوئهم، والتي شملت الضفة الغربية وقطاع غزة وشرق الأردن وسوريا ولبنان، في حين اتّجهت أعداد قليلة منهم إلى العراق ومصر.

ج – سكّان الضفة الغربية وقطاع غزة الأصليّون: وهم سكّان هاتين المنطقتين الذين نجَت أراضيهم من الاحتلال الصهيوني عام 1948 ولم يضطروا الى مغادرتها أو التشرّد عنها. لكن لم يكن هذا التشتّت للشعب الفلسطيني سوى حلقة أولى من سلسلة هجرات متعاقبة تلتها، دفعتهم إليها الظروف المعيشية القاسية التي واجهوها في أماكن لجوئهم؛ فتوجّهت أعداد كبيرة منهم بحثاً عن العمل إلى الدول العربية الغنيّة بالنفط، وخصوصاً الكويت، التي كانت بدورها بحاجة ماسّة إلى اليد العاملة وأصحاب الكفاءات لتلبية مخطّطات التنمية السريعة. أما الحلقة الرئيسة الثانية من حلقات التشرّد والنفي التي عاشها الفلسطينيون، فكانت في حرب عام 1967، حين نزَح نحو مئتي ألف من سكّان الضفة الغربية بصورة خاصة، وبعضهم للمرّة الثانية في حياته، إلى الضفة الشرقية من الأردن. وبالإضافة إلى تقسيم الأرض الفلسطينية بين الاحتلال والإلحاق والضم وتمزيق الهيكلية الاجتماعية للفلسطينيين، فقد تمّ أيضاً تدمير كيانهم السياسي والاقتصادي، بحيث انتقل مسرح نشاطهم الأساسي إلى الخارج، ووقَع نحو 156 ألف فلسطيني تحت الاحتلال المباشر. وكان واضحاً منذ البداية أن سلطات الاحتلال لم تكن ترحّب ببقاء هذه الأعداد من السكّان العرب في المناطق التي احتلّتها وسيطرت عليها أثناء الحرب. فقد اقتنع

آباء الصهيونية المؤسّسون، منذ البداية، أن الحل الصهيوني الأساسي "للمشاكل الديموغرافية العربية" لا يؤتى إلّا من موقع القوّة العسكرية، ومن خلال فرض الحقائق الاقتصادية والعسكرية والاستيطانية بالقوّة على أرض فلسطين المحتلة. وعلى هذا الأساس انصبّت جهودهم ونشاطاتهم للاستيلاء على كل فلسطين، مؤكّدين أن حلّ "المسألة العربية" لا يمكن أن يمر عبر الاتفاق مع السكّان المحليين الأصليين، بل عبر فتح عسكري يجعل الترحيل أمراً واقعاً. فالمخطّطات الصهيونية كانت تهدف دائماً إلى الاستيلاء على أكبر قدر ممكن من الأرض العربية، وخصوصاً الفلسطينية، مع أقل قدر ممكن من السكّان الأصليين، تمهيداً لجلْب المهاجرين اليهود إليها من مختلف أنحاء العالم. ولعلّ دافيد بن غوريون يختصر سياسة الصهيونية التهجيرية ومراميها بشكل أوضح من غيره، حين يقول: "إذا أردنا خلاصاً يهودياً مائة بالمائة، فلا بدّ من استيطان عبري مائة بالمائة ومزرعة عبرية مائة بالمائة". ويقول يسرائيل زانغويل، وهو من كبار آباء الصهيونية المؤسّسين: "إذا أردنا أن نعطي بلداً لشعب بلا بلد، فمن الحق بمكان ألّا نسمح بأن يصبح في هذا البلد شعبان؛ فهذا لا يجلب سوى المتاعب. وسيُعاني اليهود كما يعاني جيرانهم. ثمّة واحد من أمرين: يجب إيجاد مكان آخر إمّا لليهود وإمّا لجيرانهم". ولمّا كانت فلسطين هي "الوطن القومي اليهودي"، في التفكير الصهيوني، لذلك كان لا بدّ لجيرانهم من أن يجدوا لأنفسهم مكاناً آخر.

ومن هنا يتبيّن أن فكرة اقتلاع الفلسطينيين أوّلًا وليس آخراً، من أرضهم ووطنهم ورميهم في الخارج، إنّما تشكّل جوهر المشروع الصهيوني وعموده الفقري، فضلاً عن دورته الدموية، القائمة على حركتي التهجير والتهويد. وقد أجمع الصهاينة على إنجاز تخفيض جذري في عدد الفلسطينيين العرب في ما يُسمّى "الدولة اليهودية". وتحقيقاً لهذا الهدف، طبّقوا، ولا يزالون، سلسلة من التدابير والخطوات العملية على هذا الصعيد، تقوم على توجيه الضربات الهجومية المنسّقة والمخطّط لها بعناية، كما يحصل حالياً في الضفة والقطاع، ضدّ السكّان المدنيين الفلسطينيين في المدن الرئيسة والريف، وشنّ الغارات الليلية، وتنفيذ عمليات التهجير العنيفة، وقطع طرق المواصلات، ونسف المنازل وتدميرها، أو حرقها، على رؤوس أصحابها، وانتهاءً بالمجازر المنظّمة، والهادفة إلى ترويع المواطنين وحمْل من تبقّى منهم على الرحيل.

2 – مشروع آلون:

تجدر الإشارة إلى أن "إسرائيل" كانت قد طرحت بعد عدوان عام 1967 مشروعاً يُعرَف باسم "مشروع آلون" من أجل التسوية في الضفة والقطاع؛ وهو يهدف إلى تخفيف العبء الديموغرافي، ويركّز في جوهره على مقولة "أكبر مساحة ممكنة من الأرض مع أقل عدد ممكن من السكّان العرب". وبالنسبة لقطاع غزة بالذات، حيث يولَد طفل فلسطيني كلّ أربع عشرة دقيقة، فقد تحوّل بمرور الوقت إلى قِدْرٍ مضغوطٍ بالنسبة للإسرائيليين، وإلى ما سمّوه "خرّاج ديموغرافي" بكلّ معنى الكلمة. إلّا أن التناقض بين التيّارين الصهيونيين الأساسيين اللذين يُنادي أحدهما بـ "يهودية الدولة" والآخر بـ "أرض إسرائيل الكاملة"، عرقَل اتخاذ القرار المُفضي إلى حلّ سياسي للاحتلال. وكان الليكود على رأس اليمين الصهيوني قد اعتقد، بقيادة بيغن وشارون، أنه من خلال غزو لبنان عام 1982 سيحقّق هدفه القومي في تغييب الفلسطينيين سياسياً، ونفيهم من المعادلات الإقليمية ومن حلبة الصراع "لأربعين عاماً على الأقل"، كما قال بيغن؛ وبذلك يضمن انكفاء الحضور الرمزي والاعتباري للديموغرافيا الفلسطينية بصفتها تشكّل شعباً له حقوق على أرضه. إلّا أن الفترة منذ العام 1987 وحتى طوفان الأقصى، شهدت تطوراً نوعياً لفصائل المقاومة هدّد أمن "إسرائيل" بالذات داخل الخط الأخضر، وأثبت بهتان الزعم الإسرائيلي بأن فلسطين هي "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض."

لقد تميّزت السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال بالمحاولات المستمرة لطمس هويّتهم الوطنية، بجميع أبعادها السياسية والاجتماعية والديموغرافية والثقافية والاقتصادية، ومحاربتها بشتّى الوسائل. وقد كان المبرّر الأساسي لسيطرة اليمين الإسرائيلي هو ضمان سيطرة العنصر اليهودي كمّاً ونوعاً؛ وبالتالي محو الطابع العربي الفلسطيني بمختلف السبل والوسائل وأساليب الاحتيال غير القانونية. وقد فتَحت "إسرائيل"، منذ تأسيسها في 15 أيار 1948، أبواب الهجرة أمام اليهود من مختلف أنحاء العالم، وسارعت إلى منحهم الجنسية الإسرائيلية، في حين ضيّقت الخناق على المواطنين العرب الأصليين وطاردتهم في أرواحهم وأموالهم وأملاكهم وأرزاقهم، لاقتلاع أكبر عدد منهم وإرغامهم على الرحيل والتشرّد في الخارج. وأقرّ الكنيست الإسرائيلي، في 5 تموز 1950، قانون "العودة"، الذي يحق بمقتضاه لكلّ يهودي، أينما كان موطنه الأصلي ومهما تكن جنسيته، أن يهاجر إلى "إسرائيل"؛ هذا بالإضافة إلى اليهود الذين كانوا قد هاجروا إلى فلسطين أثناء الانتداب البريطاني وقبله، أو الذين ولِدوا في فلسطين. وتلا ذلك قانون "الجنسية" الذي أقرّه الكنيست بتاريخ 1 نيسان 1952، ويمنح بموجبه أولئك المهاجرين الجنسية الإسرائيلية على الفور. وكان الهدف من هذين القانونين وسواهما واضحاً، وهو تغليب الطابع اليهودي (التهويد) على فلسطين ومحو الهوية الفلسطينية. إلّا أنه بالرغم

من تدفّق الهجرة اليهودية بأعداد كبيرة، تراوحت بين 31.6% و 59.1% من مجمل الزيادة العامة في عدد السكّان اليهود، فقد حافظ السكّان العرب داخل "إسرائيل" على نسبتهم العامة من مجموع السكّان العام؛ بل حقّقوا أيضاً في السنوات التالية زيادة مطلقة شكّلت بالنسبة للإسرائيليين مؤشّر خطر ديموغرافي؛ وبالتالي مؤشّر اندلاع صراع ديموغرافي وعِرقي بالغ الشراسة، والذي تطوّر تدريجياً حتى اليوم. وبالإضافة إلى إغراق الكيان الصهيوني بالمهاجرين اليهود، فقد فرضت سلطات الاحتلال الصهيوني على فلسطينيي 1948 ضرورة الحصول على الجنسية الإسرائيلية، وإلّا اعتُبِروا "غائبين" وفقدوا الحق في أملاكهم، وحتى في أبسط الخدمات المدنية. وعلى الرغم من فرض الجنسية الإسرائيلية على من بقِي من هؤلاء في فلسطين المحتلة، فإن أنظمة الطوارئ والحكم العسكري تحرمهم عملياً من معظم الحقوق والامتيازات التي يتمتّع بها اليهودي في "إسرائيل"، بحيث أصبح العرب هناك، وفي أحسن الحالات، مواطنين من الدرجة الثانية. وتتذرّع السلطات الإسرائيلية باستمرار بحجّة "الأمن القومي" من أجل التدخل في مختلف الشؤون الحياتية اليومية للمواطنين العرب، من حريّة التنقل والعمل والإقامة والسكن، إلى المناهج التعليمية في المدارس العربية وميزانيات البلديات في القرى العربية وحريّة التعبير عن الرأي والتنظيم والعمل السياسي، وذلك في محاولة يائسة وعقيمة لمحو الهوية الوطنية الفلسطينية. بل إن سلطات الاحتلال كثيراً ما لجأت إلى أسلوب العنف والتصفيات الجسدية وارتكاب المجازر الجماعية وتدمير المساكن لفرض الإرهاب والرعب على السكّان العرب لتيئيسهم وإرغامهم على الرحيل تحت ما يُسمّى "الترحيل الطوعي" (ترانسفير).

وفي خلاصة القول إن الأمن الإسرائيلي داخل رقعة "الدولة" وفي رقعة الاحتلال، بات يشكّل هاجساً حقيقياً وعميقاً لقادة الكيان، مصدره الخلل الواضح في التركيبة الديموغرافية، وبالتالي في آليات تطور المشروع الصهيوني نحو "الدولة اليهودية" العنصرية الصافية ضمن إطار ما يُسمّى "أرض إسرائيل الكاملة". ومن تداعيات هذا الخلل تبرز حقيقة المساعي المتناقضة للخروج من المأزق أو التخفيف من احتدامه، وهي تتمثّل بنوع خاص في التخبّط لناحية برامج التسوية التي تطرحها أطراف المؤسسة السياسية والعسكرية صاحبة القرار في "إسرائيل". وفي هذا السياق جاء مصرع رئيس الحكومة الأسبق إسحق رابين، صاحب مشروع أوسلو، وتهاوي الحكومات الإسرائيلية ذات العمر القصير تباعاً الواحدة تلو الأخرى مع رؤسائها، من شامير إلى شارون وبيريس وباراك، ووصولاً إلى نتنياهو.

3 – مبادرة هرتسيليا:

في ضوء ما تقدّم، يجدر التذكير بالمبادرة التي قام بها "المركز المتعدّد المجالات" في هرتسيليا من أجل عقد مؤتمر دراسي، سياسي بتطلعاته، تحت عنوان "ميزان المناعة والأمن القومي" بمشاركة مجموعة كبيرة من الشخصيات السياسية والأمنية والأكاديمية (شارون، بيرس، باراك، نتانياهو، موفاز، وأفرايم هاليفي، رئيس الموساد سابقاً). وقد أطلَق البرفسور أرنون سوفير، أستاذ الجغرافيا في جامعة حيفا، أثناء المؤتمر، تحذيراته الساخرة من أن "الساعة الديموغرافية حول إسرائيل تتسارع بوتيرة الفهد، بينما يتسارع اتخاذ القرارات القومية بوتيرة السلحفاة في أحسن الأحوال، مُضيفاً أن "بإمكان النزاع أن يتواصل، لكنّنا نتناقص مع المزولة (الساعة الرملية) الديموغرافية؛ لذلك يجب على إسرائيل اتخاذ قرار شجاع وصعب للغاية والمبادرة إلى فصل أحاديّ الجانب."

لم يكن سوفير هو الوحيد الذي طرح فكرة الفصل. وبالإمكان القول إن تطوّر الواقع الديموغرافي – السياسي في فلسطين خلافاً لتطلّعات المشروع الصهيوني، قد عمّق المخاوف من الزحف العربي على الدولة اليهودية، بعد أن تبلورت مجموعات سكّانية عربية فلسطينية في مناطق التماس بالتحديد، مُحَوّلة بعض التجمّعات السكنية اليهودية إلى جزر صغيرة في محيط عربي كبير، تماماً كما هي الحال اليوم بالنسبة للمستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة. وهذا ناجمٌ بالطبع عن سياسة زرع الاستيطان اليهودي في كلّ مكان؛ في الخليل كما في الجليل، بصورة تعسفية استفزازية، إلى جانب غياب أفق سياسي للحل مع حكومة إسرائيلية يمينية بقيادة آرييل شارون، ممّا يجعل الواقع الديموغرافي المركّب يشجّع على فكرة الفصل التي اعتمدها شارون بصورة جزئية في الجدار الفاصل، واعتمدها زعيم حزب العمل الأسبق عميرام متسناع كمشروع استراتيجي للحل، تلافياً للتدهور والفوضى التي يمكن أن تنتشر في كلّ الاتجاهات.

من المؤكّد أن "الآباء المؤسّسين" للصهيونية لم يحلموا بواقع فوضوي مختلط كهذا. وهناك شهادات ووثائق تدل على أنهم حرصوا كثيراً على تجنّبه. فمن قبل، امتنع دافيد بن غوريون، مؤسّس الدولة اليهودية، عن ضم العرب الفلسطينيين المتبقّين في وطنهم بعد عمليات الترحيل في السنوات 19491948، خشية حصول دمج بين مناطق الدولة اليهودية والتجمّعات العربية الكبيرة. ويشير الأستاذ الجامعي دان تشفتين، في كتابه "حتميّة الفصل"، الصادر عن جامعة حيفا عام 1999، إلى أن بن غوريون في أواخر ما يُسمّى "حرب الاستقلال"، امتنع عن احتلال "البلاد كلّها، مع أن القوّة العسكرية كانت تسمح بذلك. وقد دلّ هذا القرار التاريخي على

الأهمية التي أولاها لتجنّب نهش ما لا يمكن ابتلاعه، ومدى الخطورة الكامنة في تجربة ابتلاع ما لا يمكن هضمه من الأساس". وفي نظرة إلى الوراء، يبدو أن عدوان الخامس من حزيران 1967 قد فتح شهيّة حكومة إسرائيل برئاسة ليفي أشكول على الابتلاع، ممّا جعلها تحصل على أكثر من مليوني فلسطيني إضافي في ما يُسمّى "أرض إسرائيل الغربية"؛ وذلك في خطوة تمرّد سافر على رغبة أولئك "الآباء" المؤسّسين، ممّا أوقَع الجميع في المأزق السياسي الأمني الدامي، المتوالية وقائعه وأحداثه الجسيمة والمأساوية يومياً في حرب وجود مفتوحة على أخطر الاحتمالات، ليس فقط على مستوى العلاقات الفلسطينية – الإسرائيلية، بل أيضاً على مستوى محنة الحسم الجيوسياسي التاريخي في المنطقة كلّها.

4 – الحرب الديموغرافية ما بعد الطوفان:

منذ عملية طوفان الأقصى، تُمارس قوات الاحتلال حرب إبادة بحقّ الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والضفة الغربية. ورافق ذلك ارتكاب مجازر ودمار هائل طال أكثر من 70% من المباني والمنشآت والبنية التحتية في القطاع، في ظل انعدام الخدمات الصحية والغذائية الأساسية؛ ناهيك عن الأضرار الأطول أجلاً، والتي ستُخلّف آثاراً اقتصادية وديموغرافية واجتماعية ونفسية سلبية وعميقة، ستطال جميع فئات الشعب الفلسطيني في القطاع والضفة. وتشير التوقّعات إلى أنها ستدوم لفترات زمنية طويلة بعد نهاية العدوان. وتشير المعطيات إلى أنه عشيّة العدوان، كان يقيم بالقطاع نحو 2.2 مليون فلسطيني، على مساحة قدرها 365 كيلومتراً مربّعاً، ويمثلون نحو 40% من سكّان الأراضي الفلسطينية، البالغ عددهم نحو 5.3 مليون نسمة. ومعظم هؤلاء السكّان، أو نحو 67% منهم، هم لاجئون هُجّروا من قراهم ومدنهم إثر حرب 1948. ويتوزّع سكّان القطاع على 5 محافظات فلسطينية تشكّل قطاع غزة. ووفق التقديرات في منتصف سنة 2023، يقيم نحو 1.2 مليون فلسطيني بمحافظتَي شمال غزة (جباليا) وغزة (ما يُعرف بشمال وادي غزة)، بينما يقيم المليون المتبقّي بمحافظات خان يونس ودير البلح ورفح. ويشير التركيب العمري للسكّان في القطاع إلى أنه مجتمعٌ فتيٌ بامتياز، إذ تبلغ فيه نسبة الأفراد دون سن الـ 17 عاماً (الأطفال وفق تعريف منظمة اليونيسف) نحو 47% من السكّان، ونسبة الأفراد دون سن الـ 30 عاماً نحو 70%؛ بينما تشكّل نسبة كبار السن، فوق الـ 65 عاماً، نحو 3% فقط. وعليه، فقد بلَغ العمر الوسطي لسكّان القطاع (العمر الذي يقسم أعمار السكّان إلى نصفَين متساويَين) نحو 19.5 عاماً، أي أن نصف السكّان هم دون هذا العمر، والنصف الآخر فوقه. ويُقدَّر عدد المواليد سنوياً في القطاع بنحو 60,000 حالة ولادة، ونحو 5000 مولود شهرياً، بينما تُقدَّر حالات الوفيات المسجّلة سنوياً في الأوضاع الاعتيادية بنحو

9000 حالة وفاة. وعليه، فإن الزيادة الطبيعية للسكّان سنوياً تبلغ نحو 50,000 – 52,000. ويُقدَّر معدّل النمو السنوي للسكّان في القطاع بنحو 2.7% سنوياً. أما خلال سنة 2024، وتحديداً بعد منتصف السنة، فالتقديرات تقول إن مُعدّلات الولادة والإنجاب ستنخفض بصورة كبيرة جداً، لتقترب من الصفر، نتيجة توجّه الأزواج إلى عدم الإنجاب بسبب الأوضاع، وخوفاً على صحّة الأمهات والأطفال؛ بالإضافة إلى انخفاض عدد حالات الزواج الجديدة، خلال العدوان وبعده، إلى مستويات متدنّية للغاية؛ وهو ما يعني أن معدّل النمو السكّاني لسنة 2024 لن يزيد على 0.5%؛ وسيستمر في الانخفاض إذا استمر العدوان على القطاع.

الجدير بالذكر أنه منذ صيف عام 2019، أفادت تقارير في وسائل الإعلام الإسرائيلية بأن "إسرائيل" حافظت على اتصالات مع دول أخرى من أجل تنظيم هجرة منظّمة إليها من قطاع غزة. ووفقًا للخطّة، فبمجرّد موافقة الدولة على قبول المهاجرين من قطاع غزة، ستُنشئ "إسرائيل" مطارًا في الجنوب، وتنقل سكّان غزة إلى هناك بالحافلات إلى بلدهم الجديد. وقد أثار هذا الخبر للحظة السؤال التالي: هل انخرطت "إسرائيل" في القرن الحادي والعشرين في صفقات التهجير؟

في الواقع، لم يُنكر المسؤولون الإسرائيليون هذه الخطة؛ بل هي تلقّت تأكيدًا فوريًا من وزيرة العدل أييليت شاكيد، التي قالت في حديث إذاعي، إنها تؤيّد تشجيع الهجرة من قطاع غزة؛ وليس ذلك فحسب، بل هي التي دفعت من أجل ذلك في مجلس الوزراء المصغّر "الكابينيت" لسنوات عديدة. ويُظهِر مقال كتبه بيري عتي، أنه في السنوات الأولى للاحتلال، انخرطت الحكومة الإسرائيلية بشكل مكثّف في محاولات لإعادة تشكيل التركيبة السكّانية الفلسطينية في قطاع غزة؛ فقد حدّدت الحكومة لنفسها أوّلاً هدف خفض عدد السكّان هناك قدر الإمكان؛ وكانت أولويتها الرغبة في تشجيع هجرة سكّان المخيّمات. وكان من المفترض أن يؤدّي تحقيق هذا الهدف الطموح إلى السماح "لإسرائيل" بضم قطاع غزة في نهاية المطاف من دون وجود عدد كبير من السكّان العرب المدنيين فيه. وكانت الوسيلة الرئيسة لتشجيع الهجرة هي الحفاظ على وضع اقتصادي غير مستقر، من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، تقديم المساعدة لأولئك الذين يريدون المغادرة، بحيث إذا استمر اتجاه الهجرة لبضع سنوات أخرى على هذه الوتيرة، فمن المحتمل أن تتحقّق خطة الضم الإسرائيلية. لكن سرعان ما اكتشفت "إسرائيل" أنه بالإضافة إلى الاعتبارات التي عملت على فرضها، فهناك قوى أخرى لها أيضاً مصالحها وتأثيرها في الواقع. وكشف معهد "ميسجاف" الإسرائيلي لبحوث الأمن القومي والاستراتيجية الصهيونية، عن أدق التفاصيل للخطّة الإسرائيلية المرتقبة لتهجير كافة سكّان قطاع غزة إلى شبه جزيرة سيناء في مصر. ونشر المعهد الخطّة عبر دراسة تحت عنوان" خطّة التوطين والتأهيل النهائي في مصر لجميع سكّان غزة: الجوانب الاقتصادية". وشملت

الدراسة التي أعدّها المحلّل الاستراتيجي أمير ويتمان، عدّة نقاط رئيسة تعتمد عليها "إسرائيل" لتهجير سكّان القطاع إلى مصر. وأهم هذه النقاط هي استغلال أزمة مصر الاقتصادية بتهجير هؤلاء الفلسطينيين إلى سيناء مقابل "امتيازات مادية ضخمة". ووفق الخطّة، توجد هناك فرصة فريدة ونادرة لإخلاء القطاع بالكامل بالتنسيق مع الحكومة المصرية، حيث أن هناك حاجة إلى خطّة فورية وواقعية ومُستدامة لإعادة التوطين وإعادة التأهيل الإنساني لجميع سكّان القطاع في سيناء، والتي تتوافق بشكل جيّد مع المصالح الاقتصادية والجيوسياسية لـ "إسرائيل" ومصر والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية. ولفتت دراسة المعهد إلى أنه في عام 2017، أشارت التقارير إلى أن هناك حوالي 10 ملايين وحدة سكنية خالية في مصر، نصفها تقريباً قيد الإنشاء، والنصف الآخر تحت الإنشاء. فعلى سبيل المثال، في أكبر مدينتين تابعتين للقاهرة، "السادس من أكتوبر" و" العاشر من رمضان"، هناك كميّة هائلة من الشقق المبنيّة والفارغة، المملوكة للحكومة والقطاع الخاص؛ ومساحات البناء تكفي لإيواء حوالي مليون نسمة. وقالت الدراسة إنه عقب تهجير سكّان غزة إلى مصر، وتفريغ القطاع من كلّ سكّانه، يمكن لـ "إسرائيل" استغلال هذه الأرض، حيث إن تهجير السكّان مقابل مبلغ مالي ضخم لمصر سيكون بمثابة نوع من الدفع لشراء قطاع غزة. واختتمت الدراسة بأنه من الممكن التوصل إلى هذه الصفقة بين مصر و"إسرائيل" خلال أيام قليلة بعد بدء تدفّق المهاجرين من غزة إلى مصر عبر معبر رفح. واليوم بالفعل، هناك مئات الآلاف من سكّان غزة الذين يرغبون في مغادرة القطاع، وأنه يجب على الجيش الإسرائيلي أن يُنتِج الظروف المناسبة لهجرة سكّان غزة إلى مصر، بالتعاون المصري من الجانب الآخر من الحدود.

5 – خيار سيناء:

الأطماع الصهيونية في سيناء قديمة قدَم هرتسل، حين وصلت إليها بالفعل بعثة صهيونية لدراسة إمكانيات التوطين اليهودي فيها. وقد اقترحت البعثة نقل مياه النيل عبر قناة السويس إلى شمال شبه الجزيرة، خاصة منطقة العريش، للاسترزاع والتوطين. وكانت السياسة البريطانية في مصر من قبْل تعمل على عزل سيناء عن مصر؛ وأقامت بينهما سدوداً إدارية وعسكرية ومادية مصطنعة، وأعلنت أن "سيناء آسيوية وسكّانها آسيويون". وكان تطلّعها إلى إيجاد قوّة مُناوئة لمصر على حدودها الشرقية، تهدّدها وتضر بها وتفصلها عن العرب. لكن سقَط المشروع في النهاية. إلّا أن خطط الصهيونية الميتة بعثتها إلى الحياة، منذ 1956 على الأقل. فحين أرغِمت "إسرائيل" على التراجع، بعد أن كانت قد أعلنت رسمياً "ضم" سيناء، بدأت تُراوغ بالمساومة، فاقترحت

خطوط تقسيم شبيهة بالخطوط العثمانية. ولكن مصيرها أيضاً كان مُشابهًا. وبعد يونيو/حزيران 1967، عادت "إسرائيل" لتُثير موضوع "مصرية" سيناء، وزعمت أنها حديثة عهد بالتبعية – بالتحديد منذ 1906. وفي تلك الفترة أغرقت العالم بالادّعاءات والأبحاث الملفّقة التاريخية، لتسند بها أطماعها الإقليمية. وقطعت شوطاً في تهويد شبه الجزيرة أو أجزاء منها، من خلال طرد الأهالي، وإقامة المستعمرات هنا وهناك، خاصة حول رفح والعريش وشرم الشيخ، إلى أن وصلت إلى معاهدة كامب ديفيد؛ لتعود اليوم إلى فتح الملف من جديد. وإذا نجح المشروع في التهجير، سيكون خطوة جديدة إلى الأمام في مشروع "إسرائيل الكبرى" من الفرات إلى النيل.

إن الحركة الصهيونية، التي أرادت الأرض من دون شعبها، رأت في صحراء سيناء مساحة واسعة يمكن تهجير الفلسطينيين إليها وتوطينهم فيها؛ وهذا ليس بجديد. ففي عام 1953، برز المخطّط عقب شهور من المفاوضات بين وكالة "الأونروا" والحكومة المصرية على مشروع يقضي بتوطين نحو 12 ألف أسرة من لاجئي قطاع غزة على أراض في شمال غرب صحراء سيناء، بعد جعلها صالحة للزراعة، عبر إيصال نسبة من مياه نهر النيل سنوياً إليها. وقد خُصّص لهذا المشروع، الذي حظِي بدعم الإدارة الأميركية آنذاك، 30 مليون دولار. ورفِض المشروع من قِبَل أهالي غزة باحتجاجات شعبية ولم ينجح. وبعد قيام "إسرائيل" باحتلال قطاع غزة، خلال عدوان الخامس من حزيران 1967، طرَح الوزير يغآل آلون مشروعاً لنقل أعداد من اللاجئين من قطاع غزة إلى ثلاث مناطق في منطقة العريش المصرية، بتمويل إسرائيلي، على أن تبدأ المرحلة الأولى بـ 50 ألفاً منهم. بيْد أن ذلك المشروع رفضته مصر رفضاً قاطعاً؛ فعاد قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الإسرائيلي، أريئيل شارون– الذي كان يشن، في سنة 1971، حملة دموية لتصفية المقاومة الفلسطينية المسلّحة في قطاع غزة – وطرَح مشروعاً لاقتلاع 12 ألف لاجئ من مخيّمات القطاع ووضْعهم في محطّات لجوء أخرى في صحراء سيناء. لكن مصر رفضت بشدّة هذا المشروع كذلك. وفي 13 تشرين الأول 2023 ، أعلنت هيئة الأمم المتحدة أن الجيش الإسرائيلي أبلغها بأن ما يقرب من 1.1 مليون فلسطيني يقيمون في شمال قطاع غزة، سيتوجّب عليهم التوجّه إلى جنوب القطاع خلال 24 ساعة؛ وكان هذا تنفيذًا لمخطّط "نكبة غزة"، الذي كشفت عنه ورقة سياسات صادرة عن وزارة الاستخبارات الإسرائيليّة التي تترأّسها الوزيرة غيلا غملئيل من حزب الليكود، تحت عنوان: خيارات التوجيه السياسي للسكّان المدنيّين في قطاع غزّة، وملخّصها أنه:" على دولة "إسرائيل" أن تقرّر الهدف السياسي المتعلّق بالسكّان المدنيّين في قطاع غزّة، والذي يجب أن تسعى إلى تحقيقه، وبالتوازي مع إسقاط سلطة حركة حماس... المطلوب إخلاء السكّان خارج منطقة القتال؛ وهذا في مصلحة السكّان المدنيّين من قطاع غزّة". وأوصَت الوثيقة بإخلاء السكّان المدنيّين من قطاع غزّة إلى سيناء وغيرها من دول المنطقة والعالم.

وفي تطوّر عملي لمرحلة جديدة من الحرب، قام العدو بتقسيم قطاع غزة إلى بلوكّات.. ونشَر جيش الاحتلال خارطة تقسّم قطاع غزة إلى أكثر من 2300 بلوك صغير؛ وطلَب الجيش من أهالي غزة معرفة رقم البلوك الذي يسكنون فيه من خلال الخارطة. وسيعتمد الاحتلال لاحقاً إخبار سكّان بلوك رقم (X) بالانتقال إلى البلوك رقم (Z)؛ وبالتالي تنفيذ تهجير جديد. وفي تشرين الثاني /نوفمبر 2023، نشرت المجلة العسكرية الأميركية الرسمية دراسة للدكتور عومر دوستري، الذي يدين بالولاء الأعمى لليكود، وهو حالياً خبير استراتيجي وباحث في شؤون الأمن القومي في معهد هوك للاستراتيجية في القدس. هذه الدراسة التي تبحث في العمق في النواحي الاستراتيجية والتكتيكية لهجوم "حماس" ضدّ "إسرائيل" والحرب في غزة. وهو طرَح عدّة خيارات لتحقيق هذا الهدف. الخيار المثالي أمام "إسرائيل" هو احتلال قطاع غزة؛ إلى أن يصل إلى خيار التطهير العِرقي المفضّل: وهو الخيار المثالي الذي يعتقد دوستري بأنه سيعيد إنشاء الردع ويوفّر الأمن ويحقّق النصر، ويفرض على "إسرائيل" إعادة احتلال غزة لفترة طويلة، والتطهير العِرقي لعشرات الآلاف من السكّان الفلسطينيين، وتوسيع حجم منطقة القتل أضعافاً مُضاعفة، وإنشاء مستوطنات إسرائيلية داخل غزة، وإنشاء حكم عسكري طويل الأمَد، وفرض النفوذ عبر الشرق الأوسط بأسره. وبحسب دوستري، فإن حملة القتل الجماعي والتدمير الشامل ستُلحِق الهزيمة بقوّة 'حماس" العسكرية، وتفرض عليها التخلّي عن الكفاح المسلّح. وخيار التطهير العرقي سيتضمّن إنشاء نظام عميل ليحكم صورياً ما تبقّى من الفلسطينيين.

6 – حيثيّات الترحيل:

عبّر مختصّون إسرائيليون، لسنوات طويلة، عن مخاوفهم من "الخطر الديموغرافي"، وزيادة عدد الفلسطينيين عن عدد اليهود في أرض فلسطين التاريخية. وأظهرت المعطيات في نهاية عام 2021 تساوي أعداد الفلسطينيين واليهود؛ فقد بلغ عدد السكّان الفلسطينيين 6.976.481 (2.849.974 في الضفة الغربية، 2.136.507 في قطاع غزة، و1.990.000 من مواطني إسرائيل العرب الفلسطينيين والقدس الشرقية. أما عدد اليهود، فقد بلغ 6.982.000. وتوقّع نائب رئيس الإدارة المدنية الإسرائيلية، أوري ميندیز، في تقرير قدّمه إلى لجنة الكنيست، أن يصبح عدد السكّان الفلسطينيين في العام 2050 أكثر من 13 مليون مقابل 10.6 مليون يهودي؛ وهو الأمر الذي اعتبره بمثابة "انقلاب" يقوّض المشروع الصهيوني. وبالتالي، راهنت "إسرائيل" على حسم هذا الصراع اعتماداً على قدراتها العسكرية والدبلوماسية على تهجير السكّان الفلسطينيين، واستبعاد الكتلة السكّانية

الفلسطينية في قطاع غزة عن هذا التوازن الديموغرافي، عندما قامت بالانسحاب من قطاع غزة عام 2005، ممّا أدّى إلى الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ومهّد الطريق أمام تدمير إمكانية قيام الدولة الفلسطينية. ثم جاءت أحداث السابع من أكتوبر/ت1 العام الماضي، لتعيد الكتلة السكّانية الفلسطينية في قطاع غزة إلى قلب معادلة الصراع، ما أعاد التفكير بضرورات التخلّص من هذه الكتلة السكّانية بالحرب المدمّرة، والتي تحمل في مضمونها الإبادة الجماعية، وصولاً إلى التهجير الجماعي، لتكريس الطابع اليهودي للدولة؛ وهو الهدف الرئيس من مُجريات الحرب الدائرة في غزة، والذي تؤكّده إحصاءات الحرب الحالية في القطاع، حيث ينوي الإسرائيليون أن تكون نموذجاً للحرب المقبلة في الضفة الغربية. ولمّا كان الهدف المركزي للمشروع الصهيوني هو إقامة الدولة اليهودية "النقيّة"، انطلاقاً من مقولة "الوطن القومي يحلّ المشكلة القومية" القائمة على الوعي الذاتي في النظر إلى أن اليهود في العالم يشكّلون قومية، فإن "الدولة القومية" لم يكن لها أن تقوم إلّا بالاستيطان الذي لا بدّ من أن يكون إجلائياً، أي أن يقيم الصلة الجديدة بالأرض المنوي استيطانها عبر قطع العلاقة القائمة بينها وبين سكّانها الأصليين.

بناءً عليه، ولكي تصبح أرض فلسطين "قاعدة آمنة" للمشروع الصهيوني، لا بدّ من تهويدها بالكامل، أرضاً وشعباً. وهذا يعني أمن "إسرائيل" القومي الاستراتيجي على هذا الصعيد، بما يتطلّب تغييب سكّانها الأصليين وإحلال مستوطنين يهوداً أو أشباه يهود مكانهم بكثافة كبيرة. وقد أثبتت التجارب الاستيطانية في العالم الحديث أن تكثيف الاستيطان وتمدّده، عموماً، يقومان على موجات كبرى ومتتالية من المهاجرين الوافدين الجدد، بما يؤدّي إلى كسر التوازن الديموغرافي مع السكّان الأصليين، الأمر الذي يتطلب فائضاً ديموغرافياً للمستوطنين يساهم في تأمين اتساع العمليات الاستيطانية والسيطرة على الأراضي الجديدة والتحكّم في مجالاتها الجغرافية. إلّا أن "إسرائيل"، منذ نشأتها وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، لم تشهد سوى موجتين كبيرتين من المهاجرين الوافدين اليهود. الموجة الأولى جرت في مرحلة النشأة، أي في أواسط القرن العشرين، والثانية في التسعينيات من القرن المذكور، وأطلقها انهيار الاتحاد السوفياتي؛ وهي تمثّلت بهجرة اليهود من جمهوريات الكتلة الشرقية المفكّكة، لاسيما الروسية منها. وما بين الموجتين، لم يكن الميزان الديموغرافي، بين المهاجرين الوافدين إلى "إسرائيل" والمهاجرين المغادرين منها، يتمتّع بالفائض الذي يمكّن المجتمع الإسرائيلي والدولة الإسرائيلية من امتلاك دينامية نمو تلقائي باتجاه التوسع. وفي التطبيق العملي للفكر الصهيوني، كانت ظهرت ثلاث نقاط هي: الهجرة اليهودية من أنحاء العالم إلى فلسطين، وإقامة المستوطنات لاستيعابهم، والتوسّع بمصادرة الأراضي الفلسطينية. ومن هنا بدأت فكرة الترحيل (ترانسفير) تظهر إلى حيّز الوجود مع بداية الظهور الفعلي للحركة

الصهيونية، التي نتجت عنها إحدى أعظم وأفظع الكوارث الإنسانية التي حدثت في القرن العشرين، ألا وهي اجتثاث الفلسطينيين من أرضهم، أو إبادتهم، لكي يحلّ الشتات (الدياسبورا) اليهودي محلّهم. ولا تزال الحركة الصهيونية تبذل كلّ جهد للحيلولة دون عودة المشرّدين الفلسطينيين إلى ديارهم رغم صدور قرار حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

وفي السياق، قال حاييم وايزمان (أول رئيس لدولة الاحتلال): "هناك بلد صدَف أن اسمه فلسطين، بلد بلا شعب. ومن ناحية أخرى، يوجد هناك الشعب اليهودي، وهو بلا أرض؛ أي شيء يبدو أكثر ضرورة من إيجاد الجوهرة المناسبة للخاتم المناسب لتوحيد هذا الشعب مع ذلك الوطن".

7 – إشكالية الترانسفير:

إن خطة الترانسفير، أو خطط ترحيل الفلسطينيين من أرضهم: هي مجموعة من العمليات والإجراءات التي قامت بها العصابات الإرهابية الصهيونية، ومن بعدها الحكومات المتعاقبة للاحتلال (وما زالت)، من أجل اجتثاث أكبر عدد ممكن من السكّان الأصليين العرب. وقالت الوكالة اليهودية، في تقرير لها بمناسبة "رأس السنة العبرية" 2023: "بلغ عدد اليهود في العالم حوالي 15.7 مليوناً." و"بلغ عدد اليهود في "إسرائيل" نحو 7.2 مليون (46%)، بينما يعيش نحو 8.5 ملايين يهودي خارجها، منهم نحو 6.3 ملايين في الولايات المتحدة، ونحو 2.2 مليون في بقيّة الدول." ومن هنا ندرك لماذا قبِلت هجرة مليون سوفياتي، 30% منهم ليسوا يهوداً، وكذلك هجرة قبائل الفلاشا من إثيوبيا، في الوقت الذي تدعو فيه لإقامة دولة يهودية خالصة. بينما بلغ تعداد الشعب الفلسطيني في العالم 14.5 مليون، منهم 5.48 مليون فلسطيني في الضفة وغزة؛ إضافة لنحو مليون و700 ألف في أراضي عام 48. ومن هنا ندرك مدى تخوّف الصهيونية من عدم نجاح مشروعها من الفرات إلى النيل، في ظل تزايد أعداد الفلسطينيين في الأرض المحتلة وتزايد عدد أفراد الأمّة العربية بشكل عام. وبالتالي فالحرب السكّانية الديموغرافية هي أحد أوجه الصراع الأساسية والدائمة مع العدو الصهيوني، والتي بدأت في حرب 1947/ 1948 بعمليات طرد وتهجير الشعب الفلسطيني من خلال تنفيذ المذابح "دير ياسين مثالاً"، وكانت نتيجتها تهجير 800 ألف نسمة وتدمير 531 قرية فلسطينية، وأصبحت غالبية الشعب الفلسطيني خارج وطنها في العراء.

8 – الحرب الديموغرافية في أبعادها الجيوسياسية:

لقد أحدثت الحرب الإسرائيلية الوحشية على غزة حالة من الإجماع في صفوف الإسرائيليين فيما يتعلق باستراتيجيات الحرب وأهدافها، مع بعض الاختلافات فيما يتعلق بالأولويات فقط، حيث حظِي هدف منع إقامة الدولة الفلسطينية بإجماع كافة الأطياف السياسية في "إسرائيل" تقريباً، وتمحورت الخلافات حول "اليوم التالي للحرب"؛ وواصل نتنياهو المراوغة، مُستنداً إلى المزاج النفسي للمجتمع الإسرائيلي الذي شعر بتهديد وجودي، وواصل الحرب، مع التركيز على استخدام سياسة التجويع، التدمير والقتل، وصولاً إلى الهدف الأهم في المعركة، وهو تهجير غالبية الشعب الفلسطيني من قطاع غزة. وتتّسم عمليات قوات الاحتلال بالبطء الشديد، حيث يحاول نتنياهو إطالة أمَد الأزمة، لإيقاع المزيد من الدمار، ولدفع المزيد من المواطنين للنزوح إلى شريط ضيّق في المنطقة الممتدّة من شمال خانيونس حتى غرب النصيرات، ما يساعد على تأسيس حقائق جديدة على الأرض، من خلال إقامة منطقة عازلة على طول الحدود الشرقية لقطاع غزة، بعرض 1 – 2 كم، وفصل قطاع غزة عن مصر من خلال السيطرة على محور فيلادلفيا وإقامة "محور دافيد" الذي يؤسّس لإقامة منطقة عازلة على طول الحدود الجنوبية للقطاع، وإقامة «منطقة أمنية» على محور نتساريم الفاصل بين شمال القطاع وجنوبه، وإقامة 3 نقاط عسكرية تمثّل تحصينات ارتكازية على طول المحور، لتأمين تحرّكات الآليات العسكرية وإعاقة محاولات عودة النازحين إلى أماكن سكنهم في شمال غزة، والتمهيد لإقامة «مناطق آمنة» أو «مناطق إنسانية» مزعومة تديرها سلطة تابعة لقوّات الاحتلال في شمال وادي غزة، في ظل الإجراءات الاحتلالية التي تؤسّس "بُنية احتلال مستدام"، خاصة أن القطاع لم يعد امتداداً سكانياً فلسطينياً ولا وحدة جغرافية متّصلة، وإنما منطقة مقسّمة وغير صالحة للحياة، ما سيُتيح لـ "إسرائيل" رسم الخارطة الأمنية التي تحقّق لها تفريغ قطاع غزة من غالبيّة سكّانه.

في المقابل، تسعى الإدارة الأمريكية للاستفادة جيوسياسياً من تداعيات الحرب على غزة، باعتبار أنها خلقت الظروف المناسبة لتسريع وتيرة خط الهند التجاري، والذي سينتهي في قطاع غزة، خصوصاً بعد تعثّر خط التجارة الدولية في البحر الأحمر وقناة السويس، بسبب هجمات الحوثيين على السفن التجارية الدولية في البحر الأحمر. وستُحاول الولايات المتحدة إقناع السعودية بالاستفادة من خط الهند، والذي من المتوقّع أن يكون ساحل بحر غزة هو نقطة الارتكاز الأبرز في هذا المشروع، والذي يتم تجهيزه حالياً، من محور نتساريم الجديد أو

ميناء غزة العائم المتعثّر، والذي سيتم نقله أو تطويره من ميناء مؤقت إلى ميناء دائم. واستطاعت "إسرائيل" أن تربط مصالحها الاستراتيجية مع المصالح الأمريكية وفق الرؤية السابقة، من خلال السيطرة على حقول الغاز الفلسطينية، والاستمرار في خلق الظروف الميدانية التي تساعد على تنفيذ مشروع تهجير غالبيّة سكّان قطاع غزة، ما يخدم رؤيتها لمرحلة ما بعد الحرب. بينما تواصل حركة حماس تركيزها على إعادة التموضع والاحتفاظ بجزء من قوّتها العسكرية، للتأكيد على استمرارية قدرتها وإمكانية إعادة حوكمتها إلى قطاع غزة في مرحلة ما بعد الحرب، في ظل تصوّر الحركة لليوم التالي للحرب. إلّا أن التقديرات ترجّح أن الحركة ستواجه وضعاً معقّداً في ضوء أحد احتمالين: الأول أن تقرّر "إسرائيل" أن تُنهي الحرب، وتعيد انتشار جيشها بالطريقة التي تُبقي سيطرتها في القطاع، بدون اتفاق وبدون التزامات، وتضع الحركة أمام شعبها، وأمام كارثة إنسانية، ستفرض عليها تقديم حلول عملية لها؛ وستظل المعابر بيد "إسرائيل"، وسيعود القطاع إلى وضعية الحصار الخانق السابقة، لكن بعد أن تمّ تدميره وتحويله إلى منطقة غير صالحة للحياة. والاحتمال الثاني: أن تتمكّن «حماس» من التوصل إلى اتفاق سياسي مع "إسرائيل" وأميركا لإنهاء الحرب، وانسحاب الجيش، وإعادة النازحين، وإعادة الإعمار..إلخ؛ وهذا يرتبط بتقديم «حماس» ضمانات مؤكّدة بأنها لن تشكّل تهديداً أمنياً لـ "إسرائيل" مستقبلاً، ممّا يتطلّب تغيير برنامجها السياسي والتخلّي عن سلاح المقاومة، الأمر الذي يُنهي مبرّر وجودها. ويبدو أن تقديرات حركة حماس في هذا الاتجاه لم تأخذ في الاعتبار أن الهدف الحقيقي للحرب ليس هو العودة إلى ما كان قبلها، وإنما التأسيس لمرحلة استراتيجية جديدة تحاول "إسرائيل" أن تمسك فيها بزمام الأمور في قطاع غزة بما يخدم رؤيتها الاستراتيجية الإقليمية، بالتنسيق مع الولايات المتحدة، بعد أن أخذ الصراع بعداً جيوسياسياً دولياً، من المفترض ألّا يتم إغفاله عند وضع التصورات أو الحسابات المستقبلية.

في المقلب الآخر، ستواصل الإدارة الأمريكية مساعيها لتغيير المشهد السياسي الحاكم داخل "إسرائيل"، وفتح الطريق أمام انتخابات للتخلص من حكومة اليمين، والذي يشكّل خطراً على رؤية إدارة بايدن حول ترتيبات اليوم التالي لحرب غزة، سواء ما يرتبط بها فلسطينياً، أو بترتيبات إقليمية، حيث تعتبر إدارة بايدن أن "إسرائيل" بدون تحالفات في المنطقة ستتّجه نحو "هزيمة استراتيجية"، لأنها سوف تحتاج بشكل دائم إلى حماية "أمريكية"؛ وبدونها لن تستطيع البقاء. لذلك تضغط الإدارة نحو التطبيع مع "السعودية" مقابل بدء الحديث عن "دولة فلسطينية"؛ وهذا يتطلب مُقاربات سياسية جديدة "إسرائيلية" داخلية، و "فلسطينية" "مُتجدّدة"، لإنهاء التصعيد في المنطقة، والتفرّغ للصراع مع "روسيا" ومحاصرة "الصين". ويبدو أن الرؤية الأمريكية في هذا الاتجاه بات من المشكوك نجاحها، وخاصة ما يتعلق بالتخلّص من الحكومة اليمينية برئاسة نتنياهو، مع اقتراب الانتخابات

الأمريكية، والتي ستعني دخول السياسات الأمريكية في المنطقة في حالة من الغموض. ولا يجب إغفال أن استمرار الصراع وفق التصوّرات الإسرائيلية اليمينية الفاشية، والدعم الأمريكي الواضح، قد يؤدّي إلى كوراث في المنطقة والعالم، ويُنذر بصعود موجة جديدة وغير مسبوقة من العنف، ستؤدّي إلى خلخلة الأمن في الإقليم، في ضوء الصراع الذي اتّخذ مساراً أقرب إلى "الصراع الديني"، مما يُنذر بمخاطر غير محسوبة لأطراف الصراع كافة.

9 – أمريكا شريك في الجريمة:

إضافة إلى الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي، انغمست الولايات المتحدة الأمريكية في الاستراتيجية الصهيونية ومشاريع إبادة وتهجير الشعب الفلسطيني، وذلك على النحو الآتي:

– نقَل وزير الخارجية أنتوني بلينكن تفاصيل الخطّة الإسرائيلية بتهجير مليون مواطن من سكّان قطاع غزّة إلى سيناء، وتوزيع باقي السكّان على كلّ من السعوديّة وقَطَر والأردن والإمارات، بحيث تتكفّل السعوديّة بتوطين نصف مليون فلسطيني، وتتكفّل باقي البلدان، ومعها إسبانيا واليونان وكندا وغيرها، بالبقيّة المتبقّية.

– نشرت المجلة العسكرية الأمريكية الرسمية مقالًا نيابة عن وزارة الدفاع يدعو إلى التطهير العِرقي في غزة وتدمير لبنان، وذلك في عدد تشرين الثاني /نوفمبر 2023 الإلكتروني. ومجرّد أن مثل هذا المقترح نُشِر في أهم نشرة ناطقة باسم الجيش الأمريكي، يؤكّد على أن الدعم المتواطئ للتطهير العِرقي وإبادة شعب مقبولان لدوائر سياسة صنع القرار والمراكز الفكرية في أمريكا.

– ارتكاب مجازر بالأسلحة الأمريكية في جميع المستشفيات الفلسطينية: المستشفى الإندونيسي شمال قطاع غزة، ومستشفى كمال عدوان، ومستشفى شهداء الأقصى بدير البلح. وفي قصفها مستشفى الأهلي المعمداني بغزة، سقط أكثر من 500 شهيد، بينما اقتحمت القوات الإسرائيلية مستشفى الشفاء، الأكبر في غزة، وقتلت أغلب من فيه.

– القصف الإسرائيلي أدّى إلى تدمير أحياء ومربّعات سكنية كاملة في غزة.

– الحرب الإسرائيلية الإجرامية أدّت إلى تفشّي الأمراض المُعدية من كلّ الأنواع. وقد حذّر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية "أوتشا" (تابع للأمم المتحدة)، من أن "خطر انتشار الأمراض المُعدية على نطاق واسع يهدّد مليوناً و700 ألف نازح داخل قطاع غزة، وأن نحو 80% من سكّان القطاع نزحوا من منازلهم." وباتوا تحت العراء.

وقالت وزارة الصحة الفلسطينية في غزة، إن "هناك خشية على حياة مئات آلاف النازحين جرّاء انتشار الأوبئة وأمراض مُعدية في أماكن الإيواء." وهذا يعني أن الإبادة الجماعية لا تحصل بآلة الحرب فقط، بل بما تسبّبه هذه الآلة من تدمير وتلويث للبيئة في غزة. وقد خَلّف العدوان أكثر من 40 ألفاً من الشهداء، إضافة إلى آلاف الجرحى والأيتام والمعوقين، معظمهم أطفال ونساء، ودماراً "هائلًا في البنية التحتية"، وأسفر، بالدعم الأميركي، عن واحدة من أكبر المذابح والمآسي الإنسانية التي شهدتها المنطقة طوال العقود الماضية.

10 – خاتمة:

تقوم استراتيجية الحكومة الإسرائيلية الحالية على "حسم الصراع" وفرض أمر واقع، يقضي على خيار التسوية وإمكانية قيام الدولة الفلسطينية، وفق المرتكزات الآتية: تكثيف الاستيطان في "غلاف القدس" لفصل مدينة القدس عن الضفة الغربية، والإضرار بالتواصل الجغرافي الفلسطيني وتقسيم الضفة الغربية إلى قسمين، وفرض السيادة والسيطرة الإسرائيلية على المناطق المصنّفة (ج)، وفرض السيادة الإسرائيلية على غور الأردن، وشرعنة البؤر الاستيطانية، ودعم "الإرهاب اليهودي"، لتسريع تهجير وترحيل الفلسطينيين. وفي ضوء الصعوبات التي تواجهها هذه المخطّطات، وخصوصاً عدم القدرة على جذب المزيد من المستوطنين، والفشل في تغيير الميزان الديمغرافي في الضفة الغربية، برَزت ضرورة إعادة رسم التركيبة المجتمعية والسياسية والديمغرافية في الضفة الغربية. واندفع اليمين الفاشي إلى إجراء تغييرات جوهرية في نظام الحكم في "إسرائيل"، وخصوصاً ما يتعلّق بصلاحيات السلطة القضائية وعلاقتها بالسلطة التنفيذية، ما أدّى إلى قلق النخبة الأشكنازية، التي بادرت إلى الاحتجاجات، لعرقلة مخطّطات اليمين الفاشي لتغيير طبيعة "الدولة"، ونقل مركزها من الساحل إلى القدس والضفة. وهذه التناقضات دفعت الجهات الاستخبارية للتحذير من اتساع انقسام المجتمع الإسرائيلي، وصولاً إلى نوع من الحرب الأهلية. كما حذّرت السلطات الاستخبارية من الاستجابة لضغوط المستوطنين واليمين الفاشي لتنفيذ عملية عسكرية واسعة في الضفة الغربية تؤدّي إلى انهيار السلطة الفلسطينية، ما سيشكّل تهديداً أمنياً استراتيجياً لـ"إسرائيل"، من حيث إنه سيضطرّها إلى إعادة احتلال الضفة الغربية، وسيُفاقم الصراعات الدينية والقومية، وسيقوّض الميزان الديمغرافي، والتحوّل إلى "دولة فصل عنصري"، معزولة دولياً. وتفضّل الأجهزة الأمنية الإسرائيلية، في هذه الحال، خيار العمليات العسكرية المركّزة، وفق تكتيك "الضغط المتواصل" و"جزّ العشب"، الذي يتناسب مع تأكيد الولايات المتحدة أن تبقى العمليات العسكرية "محدودة"، وتجنّب إيقاع خسائر

في صفوف المدنيين. وتعتبر الأجهزة أن هذا الخيار لا يتعارض مع مخطّطات اليمين لفرض حقائق على الأرض تسمح بتغيير الوضع الجغرافي والديمغرافي والسياسي، وتنفيذ مخطّطات الضم والتوسع الاستيطاني، استعداداً لمرحلة ما بعد الرئيس محمود عباس والرئيس الأميركي جو بايدن، بعيداً عن الأحداث الدراماتيكية التي ستستدعي تدخّلات دولية قد تُعرقِل مخطّطاتهم، خاصة أنه ومنذ عملية "كاسر الأمواج"، التي نفّذها جيش الاحتلال في مارس/آذار 2022، ورغم اغتيال واعتقال العشرات من المجاهدين، إلّا أن هجمات المقاومة تزايدت منذ بداية سنة 2023، وخصوصاً في شمال الضفة الغربية، وتطوّرت قدرات المقاومة، وازدادت عمليات إطلاق النار على المستوطنين وحواجز الاحتلال. ومن المتوقّع استمرار التصعيد، في ظل التركيز الإسرائيلي على "المقاربة الأمنية"، وتجاهل عوامل مؤثّرة، أهمها: غياب الأفق السياسي، والسياسة الاستيطانية، ومشاريع الضم التي تدفع بها حكومة الاحتلال، والتي تخلق بؤر احتكاك جديدة، تدفع الفلسطينيين إلى المزيد من عمليات المقاومة، وتؤدّي إلى تفاقم الأزمة الداخلية الإسرائيلية، خاصة أن المواجهات العسكرية حتى الآن لم تغيّر الوضع الاستراتيجي، ما يتطلب إعادة صياغة استراتيجية جديدة؛ ولا يزال الخيار المفضّل هو "هدنة طويلة الأمد"، ما يتلاءم مع الخط الاستراتيجي المتمثّل في الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، لحَرْف الأنظار عن المعركة الحقيقية في الضفة والقدس، وإنهاء حل الدولتين، وتمهيد الطريق أمام إمكانية إقامة "كيان فلسطيني" في قطاع غزة، وترسيخ حلّ الإدارات المدنية في الضفة.

من ناحية أخرى، من المعلوم أن الإدارة الأمريكية كانت قد عملت على الترويج لاتفاق إقليمي يربط آسيا وأوروبا، مروراً بالشرق الأوسط، بهدف استعادة مكانتها، ومواجهة النفوذ المتزايد للصين، استناداً إلى إقامة منظومة دفاع اقتصادية واستراتيجية، وتعزيز علاقات دول الخليج و"إسرائيل" (الشرق الأوسط الجديد). وقد اصطدمت هذه الصفقة بالعديد من العقبات، وأهمها مخطّط الحكومة الإسرائيلية للقضاء على حلّ الدولتين، ومعارضة "إسرائيل" مَطالب السعودية لشراء أنظمة عسكرية متطوّرة، والحصول على "برنامج نووي مدني"؛ إضافة إلى أنه لا توجد تفاصيل عن التمويل أو الإطار الزمني، وهو ما يجعل عامل الوقت مؤثّراً على نجاح المشروع. وظهر واضحاً موقف الحكومة الإسرائيلية خلال كلمة بنيامين نتنياهو في الأمم المتحدة، والتي أظهر فيها رفضاً "غير مباشر" لهذه الصفقة، من خلال تمسّكه بموقفه الرافض لقيام أي شكل من أشكال الدولة الفلسطينية، التي تتعارض مع مخططات الائتلاف اليميني الفاشي التوسعية، ومرتكزات خطّة "حسم الصراع" من طرف واحد، حيث تمضي هذه الحكومة في تنفيذها قُدُماً، غير عابئة بالمصالح الأمريكية والعربية، ما يعزّز القول بأن "إسرائيل" غير راغبة في الخروج من وراء "الجدار الحديدي" الذي عزَلها عن المنطقة طوال السنوات الماضية، والذي جعلها تتميّز

في تقوقعها في الغيتو الذي رسَم وحدّد شخصيتها وطبيعتها العنصرية، ما يتطلب تحرّكاً طارئاً عربياً ودولياً لتعزيز الموقف الفلسطيني أمام المحكمة الجنائية الدولية، ومحكمة العدل الدولية حول ماهية الاحتلال وجرائمه، ومتابعة طلب الحماية الدولية للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفق البند السابع لميثاق الأمم المتحدة.